الدولة في مفهومها القديم والمعاصر

الأستاذ الدكتور/ عمارو مالام جبرنج

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الكاميرون

تقوم مداخلتنا على المحور الأول للمؤتمر الموقر عن مفهوم الدولة وأركانها بين الماضي والحاضر، وذلك تحت عنوان : الدولة في مفهومها القديم والمعاصر.

أولاً: المفهوم القديم للدولة:

كانت الدولة في المفهوم القديم هي دولة الطبيعة، وفي هذه الدولة كانت علاقة القوة هي الموجودة بين الناس؛ فكان الأقوياء يتحكمون في الضعفاء.

ووفق هذا المفهوم يمكن تعريف الدولة باعتبارها: التسلط السيادي الذي يمارس سلطته على السكان الذين يعيشون على أرض معينة، ولهذا الغرض تتمتع الدولة بتنظيم دائم.

ويعرف الفقيه القانوني "كاريه دو مالبرج" الدولة باعتبارها: تجمعًا بشريًّا يعيش على أرض خاصة به، ويكون لهذا التجمع تنظيم ينشأ عنه ويحكمه، وله السلطة العليا في التصرف والحكم والأمر والنهي.

ثانيًا: تطور مفهوم لدولة:

تدل الدولة على مفهومي الاستقرار والاستمرار، وهي المجتمع المدني عند اليونان، والجمهورية – أي الشأن العام – عند الرومان.

أما المدلول الحديث لماهية الدولة فقد ظهر في عصر النهضة في فرنسا، فبينما كان أساس النظام الاجتماعي نفسه ما يزال محل جدل محموم، كان نظام المدينة "الدولة" لدى اليونان ونظام الإمبراطورية الرومانية قد شحذ سهام النقد ضد نظام الحكم في العصور الوسطى، فحدثت تحولات كبيرة أدت بنا إلى الدولة باعتبارها مقر السلطة السيادية، كما بررت نظريات العقد الاجتماعي وجود الدولة باعتبارها ضامنة للنظام الاجتماعي.

وهكذا تعني الدولة: الانتقال من الدولة الطبيعية التي تتسم بحرب الكل ضد الكل إلى الدولة المدنية – دولة المجتمع– التي يكون فيها كل فرد حرًّا في إطار الخضوع لقانون الجميع (القانون كتعبير عن الإرادة العامة)، ويكون دستور الشعب هو الكيان السياسي، والأمة هي مصدر السيادة.

وقد تم تعديل هذا المفهوم لتصبح الدولة خاضعة للمبدأ الديمقراطي، ومن هنا ظهرت الدولة والأمة كحقيقتين مرتبطتين ببعضهما بأوثق رابطة، إلى حد أنه في بداية القرن التاسع عشر ظهر مفهوم "الدولة الأمة"؛ ليبرر إما توحد بعض الأقاليم وإما تفتت الإمبراطورية التي تضم عدة كيانات قومية، وهكذا تتسم الدولة بتدشين كيان سياسي ذي سيادة، مع تجمع ثقافي موحد من منظور ثقافي وديني.

ثالثًا: ملامح ومزايا الدولة :

على المستوى القانوني فإن المعيار الأساسي للدولة هو ممارسة السيادة؛ مما يقودنا إلى القول بأن الدولة لها سلطة القيام باختصاصاتها، وعندما يتم تقاسم تلك السيادة بين عدة دول تتحد فيما بينها داخل نفس كيان دولة معين؛ فإننا نتحدث حينها عن دولة اتحادية.

تلعب الدولة دورًا أساسيًّا على الساحة الدولية؛ حيث تمارس مهامها المشروعة في الدفاع عن أراضيها بالقوة المسلحة، ومن السلطات التنظيمية التي تمارسها الدولة نذكر ما يلي: التشريع والتنظيم سواء تم ذلك عبر القضاء أو عبر الشرطة، كما تتم ممارسة مهام الدولة في خارج أراضيها عبر الدبلوماسية والقوة المسلحة، وهو ما يتطلب أن تكون للدولة مواردها الخاصة .

رابعًا: الدولة في المجتمعات المعاصرة:

بالإضافة إلى مهامها المرتبطة بممارسة السيادة فإن مجال تدخل الدولة وعملها يتعلق بقطاعات عديدة، مثل: التعليم، والصحة، والثقافة، والبحث عن التمكين الاجتماعي للمرأة، والأسرة.

وفي المجتمعات المعاصرة نلاحظ تحول مفهوم الدولة إلى إطار دستوري لممارسة السلطة، كما أصبحت الدولة عنصرًا أساسيًّا للتلاحم الاجتماعي ، وضامنة للمساواة بين الأفراد الذين تتشكل منهم.

كما تتجلى سيادة الدولة عبر العلاقات الخارجية، كما يشير إلى ذلك "جان بودان" ومنها: الحق في إنفاذ القانون، وتحقيق العدالة، وسك العملة، وإقامة جيش، ويكون لكل دولة دستور هو قانونها الأساسي .

دولة القانون :

يمكن تلخيص هذه الدولة بالعبارة التالية: "لا أحد فوق القانون"، وتكتسب دولة القانون مشروعيتها من الشعب السيد الذي ينتخب من يديرون الدولة، عبر اقتراع علني، ولكي توجد دولة القانون لابد أن تكون الأوامر الصادرة من دولة القانون رسمية، وغير شخصية، وملزمة، ومشمولة بالعقاب حال المخالفة.

وهكذا تتعارض الديمقراطية القائمة على أساس من دولة القانون مع الدولة السلطوية التي يحكمها الهوى، وفي دولة القانون تستقل السلطة القضائية عن بقية السلطات السياسية.

وبغض النظر عن ذكر أشكال الدولة من الأزمنة القديمة حتى العصر الحديث، إلا أن الدولة الإسلامية خلال فترة تكوينها في المدينة المنورة كانت مثالاً عمليًّا تطبيقيًّا للتعايش السلمي، والتسامح، واحترام دين ومعتقدات جميع مواطني الدولة.

إن الإسلام لم يضع نظامًا محددًا أو جامدًا للحكم لا يمكن الخروج عنه، وإنما وضع أسسًا ومعايير متى تحققت كان الحكم رشيدًا يقره الإسلام، ومتى اختلت أصاب الحكم من

الخلل والاضطراب بمقدار اختلالها"[1]، فليس ثمة تعارض بين الإسلام والعلم.

لابد أن نفرق بين الدين والتطرف، فالإسلام يدعونا إلى التسامح والرحمة والإخلاص ومكارم الأخلاق، وكذلك إلى التعايش السلمي بين الأنا والآخر.

التطرف مدمر:

أما بالنسبة للتطرف والإرهاب فهما يدعوان إلى: التخريب، والتدمير، والهدم، والخراب، والتفكيك، والاستيلاء على الأموال، واستحلال إراقة الدماء، وبالتالي لابد من استئصال هذا الداء من كل المجتمعات.

إن مشروع الإنسانية – في إطار احترام الحياة الإنسانية، مع إقرار التسامح والتعايش السلمي– يدعونا جميعًا لبناء عالم أفضل.

الخاتمة

* * *

إذا نظرنا إلى الدولة بمفهومها القديم والحديث أمكننا تقدير التقدم الذي أحرزته البشرية عبر تحولها التاريخي؛ فالدولة العصرية هي دولة القانون، وهي دولة ديمقراطية منفتحة على الدول الأخرى في إطار العلاقات الدولية والعولمة.

لكن هل تعني العولمة أن تتخذ الدول أو العالم شكلاً واحدًا؟ كلا بالتأكيد؛ فاحترام سيادة الدول، والتعاون متعدد الأطراف الذي يهدف إلى تنمية عادلة ومتوازنة، من شأنه أن يسهم في حفظ السلام مستقبلاً على كوكبنا.

الهوامش:

(١) فلسفة الحرب والسلم والحكم، من وحي ما قاله معالي الأستاذ الدكتور/ محمد مختار جمعة وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة وزارة الأوقاف، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠١٧م، ص٥٥ .